الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثالثة 2021 – الدورة البرلمانية العادية (2021 – 2022) – العدد: 1

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 25 محرم 1443
الموافق 2 سبتمبر 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 صفر 1443
الموافق 3 أكتوبر 2021

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ..... ص 03

- **إفتتاح الدورة البرلمانية العادية لسنة 2021 ـ 2022.**

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الخميس 25 محرم 1443
الموافق 2 سبتمبر 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيد رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج؛
- السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد زيان بن عتو ، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد عبد الباقي بن زيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد عبد الرزاق سبقاق، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد أحمد زغدار، وزير الصناعة؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد عمار بلحيمر، وزير الاتصال؛
- السيد كريم حسني، وزير الموارد المائية والأمن المائي؛
- السيد ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الرحمان لحفاية، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة سامية موالفي، وزيرة البيئة؛
- السيد هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
- السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد عبد القادر الضاوي، الرئيس الأول للمحكمة العليا بالنيابة؛
- السيدة فريدة بن يحيى، رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة العشرين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

طبقا للمادة 138 من الدستور والمادة 5 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، أدعوكم جميعا إلى الاستماع إلى مراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية لسنة 2021 ـ 2022 في مجلس الأمة:

مراسم الافتتاح:

ـ تلاوة سورة الفاتحة؛

ـ عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا؛ أعلن رسميا افتتاح الدورة البرلمانية العادية لمجلس الأمة لسنة 2021 ـ 2022.

وقبل إلقاء الكلمة التي تعودنا عليها، أطلب من الجميع الوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح الشهداء..

(دقيقة صمت)

شكرًا؛ إذن، بعد سماعنا لمراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية لسنة 2021–2022 في مجلس الأمة؛ أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، فأهلا وسهلا بكم؛ وأرحب أيضا بالسيد الوزير الأول، وزير المالية؛ وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة؛ وبالسيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛ وبالسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا بالنيابة؛ وبالسيدة رئيسة مجلس الدولة؛ وأرحب أيضا بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛ كما أرحب بالأخوات والإخوة الصحافيين.

حقيقة أنّ المرحلة الراهنة والمقبلة ستكون لها أهمية قصوى في المهام البرلمانية، وكذا على مستوى الهيئة التنفيذية، نحن في مرحلة استكمال مؤسسات الدولة طبقا لدستور نوفمبر 2020، وطبقا أيضا لالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والتي عددها 54 التزاما، ومن بين هاته الالتزامات ورد التزام بناء مؤسسات الدولة، ونحن دخلنا في المرحلة الأخيرة لهذا الالتزام الخاص باستكمال بناء المؤسسات، فبعد الانتخابات الرئاسية وبعد الاستفتاء على الدستور ثم انتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني، جاء دور المجالس المحلية (البلدية والولائية) التي لها كل الأهمية، ونوليها الأهمية القصوى، أكثر من المحطات الأخرى لأننا سننتخب ممثلي الشعب في إطار ديمقراطي وشفاف، الذي سيفرز تمثيلا حقيقيا لهاته المجالس البلدية والولائية، لأن دور الجماعات المحلية في المستقبل هو دور عظيم جدا لتطبيق كل الطموحات الجزائرية، سواء في الميدان الاقتصادي أم الاجتماعي أم الثقافي.

طبعا هذه المحطة أو المرحلة تستكمل أيضا بتنصيب المحكمة الدستورية التي لها دور أهم وأدق من السابق، وهذا سيعطي المفهوم الحقيقي للديمقراطية وللمؤسسات، بالإضافة أيضا إلى إعادة النظر في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، ودائما أقول إن العدالة هي الميزان الحقيقي للدولة.

فبعدما نستكمل كل هذه المحطات نكون قد وصلنا حينها إلى المحطة الأخيرة وهي الانطلاقة في المفهوم الحقيقي للدولة، وستكون الدولة للجميع دون استثناء، وفي نفس الوقت أيضا سنفرق ما بين الحكم والدولة، الدولة دائمة ومستديمة، أما الحكم فيتغير حسب رغبات الشعب من محطة إلى أخرى، وهكذا نكون قد استكملنا المفهوم الحقيقي للديمقراطية والمفهوم الحقيقي للجزائر الجديدة.

إنّ أعداء الجزائر في الداخل والخارج لا يريدوننا أن نصل إلى المفهوم الحقيقي للدولة الجزائرية، لأنها ستكون مثالية سواء في إفريقيا أم في العالم العربي وفي العالم الثالث، وهذه هي مناعة الجزائر لأنها لم ولن تسمح بالتدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي لبلادنا، يجب أن نكون واعين، يجب ـ أولا ـ أن نحافظ على الوحدة الوطنية بالتحاور والنقاش ونقدّم التنازلات في بعض الأحيان فيما يخص مشاكلنا الداخلية وفي ممارستنا السياسية، لأنّ الوحدة الوطنية مقدسة كونها مربوطة بتاريخنا الجزائري العميق، مربوطة أيضا بالمفهوم الحقيقي لنوفمبر والمفهوم الحقيقي لاسترجاع سيادة الجزائر بعد كل التضحيات، وكل الفضل يرجع إلى الشهداء الذين يبقون دائما في أذهاننا، نستحضرهم على الدوام في ضمائرنا وسلوكاتنا وأعمالنا والتزاماتنا؛ ينبغي الوفاء برسالة الشهداء من أجل هذا الشعب العظيم؛ هذه هي قوتنا؛ وصلنا إلى هذه المرحلة بعد العديد من الإنجازات التي تمنحنا الثقة والقوة للبوح بهذا الكلام، ليس للمواطنين والمواطنات بل للخارج لكي يدركوا أننا كجزائريين عشنا المشاكل والصعوبات، ولكن تجاوزناها وحافظنا على مكانة

الجزائر، لأن الجزائر في تاريخها وبصفة خاصة في معاملاتها مع الخارج تدخل دائما من الباب الواسع، بينما البعض يدخل من النافذة، الجزائر تدخل من الباب الواسع، هذا واضح !

نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية للغير بل نساهم في حل مشاكل الدول الشقيقة والأصدقاء في المحيط أو خارجه، والجزائر معروفة بهذا منذ الثورة، وتتميز بصفة خاصة بعدم الانحياز ولها دور كبير في هذا، ولكن من الذي بقي متمسكا بسياسة عدم الانحياز !؟ كل الناس انحازوا إلا الجزائر فبقيت متمسكة بفكرة عدم الانحياز !!

طبعا، نحن في مرحلة حيث يجب أن تكون كل المفاهيم واضحة، ودور المجتمع المدني والأحزاب يكمن في التفرقة ما بين الممارسة السياسية الطبيعية في إطار ديمقراطي، وما بين الأمور الداخلية والأمور الخارجية، لأن هناك العديد من الذين يحاولون بطريقة غير مباشرة التدخل في الشؤون الداخلية ويخططون لحسابات في المستقبل، يجب أن نكون واعين، ونكون كحزب واحد أوّلا وقبل كل شيء «حزب الجزائر»، ليس حزب أي كان خارج الجزائر!!

إني أتكلم بهذه الصراحة والوضوح كمجاهد وليس كمؤسسة، كمجاهد ! نعم كمجاهد حيث أتذكر أننا لم نترك أحداً من الأصدقاء والأشقاء يتدخل في شؤوننا الداخلية أثناء الثورة، عشنا مشاكل وصعوبات وهذا طبيعي، لكننا لم نسمح لأي جانب خارجي أن يتدخل في شأننا الداخلي، حتى في التضحية من أجل استقلال الجزائر، قلنا لا أحد يُسيل دمه على الجزائر ومن أجل الجزائر سوى الجزائريات والجزائريين وحدهم دون غيرهم .. **(تصفيق)** .. لأنه آنذاك كانت هناك مبادرات ورغبات لمساندتنا والكفاح معنا وهم صادقون في رغباتهم، فقلنا لهم ساعدونا دبلوماسيا وبالمال، ساعدونا سياسيا، وبصفة خاصة بالأسلحة، أما عن التضحية بالدم والنّفس فالجزائري وحده هو من يسيل دمه، وهذا حتى لا يأتي أجنبي ويقول بعد ذلك: ها قد ضحيت من أجل الجزائر، هذا هو المبدأ.

وكان هذا المبدأ نفسه في الميدان السياسي وفي المفاوضات والاتصالات مع فرنسا، حيث حاول العديد من الأشقاء التوسط لنا من أجل عَقْد الصلح مع فرنسا، فقلنا لهم إننا نعرف فرنسا وفرنسا تعرفنا، ولما تريد فرنسا التفاوض معنا وتكون عندها رغبة في ذلك فلتتفاوض معنا مباشرة، لا يكون هناك وسيط، المقصود من هذا هو عدم السماح لأي كان من الخارج أن يتدخل في سياستنا، ولو قبلنا آنذاك التدخلات بهاته الطريقة لأصبحنا مثل الشعب الفلسطيني اليوم؛ هذه القيم وهذه المبادئ حان الأوان لإعادة إحيائها من جديد ونتكلم عنها وندعمها ونفسرها وندرّسها، وهذا جانب نوليه كل الأهمية، وعلى الحكومة أن تراجع البرنامج التربوي حتى تربطه بحقائق تاريخنا.

فالقرار الذي اتخذه السيد الرئيس في مجال الذاكرة ليس من أجل الذاكرة وفقط، بل الذاكرة من أجل الفهم والخوض في أعماق تاريخ الجزائر، الذاكرة كتجارب، كحياة عشناها، أين أصبنا وحيث لم نصب، ونربطها بالحاضر ونفسره بها، ولما نفسر الحاضر بالذاكرة بهذا المفهوم الواسع للذاكرة نفكر بالتالي أيضا في المستقبل.

الحمد لله اليوم وبعد الاستقلال وصلنا إلى هاته المحطة، كما قلت مؤخرا إن الوزير الأول من جيل الاستقلال، الوزراء كذلك من جيل الاستقلال، المسؤولون في قطاعات هامة واستراتيجية كلهم من جيل الاستقلال، دورهم ومهمتهم التفكير في الأجيال التي ستأتي مستقبلا، حتى تكون الرسالة حقيقية ومدققة ومضبوطة حتى نتركها لأولادنا.

نحن نعيش ضمن محيطنا الجغرافي، وما جاء مؤخرا من نشاط للدبلوماسية الجزائرية خاصة خلال الشهر الماضي، حيث برزت الجزائر من خلال ملفات هامة ودقيقة، والجزائر كما قلت تدخل دائما من الباب الواسع في كل القضايا، في إفريقيا أو في محيطنا أو حتى خارج محيطنا حتى يفهم كل الناس أنّ نوفمبر عاد، نوفمبر يعود ومبادئ نوفمبر تعود حتى يدرك كلٌ مكانته.

لما قطعنا العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، اتخذنا هذا الموقف حتى يفهم المغرب أن القرار نهائي والجزائر لن تتسامح ولن تقبل كل هذه المناورات، لأن المغرب كان يناور ضدنا ليس من اليوم فقط! هناك أمور كثيرة تكلم عنها السيد وزير الخارجية، حيث ذكّر ببعض المحطات ومواقف المغرب منذ سنة 1963، ومازالت هناك أشياء أخرى؛ ولكن الجزائر تقول اليوم: يكفي هذا! سابقا كنا نحاول تهدئة الأمور والتفهم والنقاش، ولكن لما يُدعى عدو الجزائر والعرب إلى زيارة رسمية للمغرب ويهدد الجزائر انطلاقا من المغرب وبرضا وزير الخارجية المغربي فماذا بقي!؟ ماذا

بقي!؟ وعلى هذا، فإنّ قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب كان ضروريا وواجبا في نفس الوقت .. **(تصفيق)** ..

لما نتكلم عن الدبلوماسية التقليدية، يجب أن ندعمها بالدبلوماسية البرلمانية، نحن أيضا في البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) لنا دور كبير وعظيم مع برلمانات العالم، العربية والإفريقية والدولية، حتى نبلّغ رسالة ومواقف الجزائر من كل القضايا المطروحة، وليس هناك بلد مواقفه واضحة كل الوضوح مثل الجزائر؛ مثلا لما نتكلم عن ليبيا ليس لنا معهم «لا ناقة ولا جمل»، هي علاقة صداقة فقط، ليس هنالك شعب ساند الثورة الجزائرية مثل الشعب الليبي من البداية حتى النهاية، فمن واجبنا رد الجميل للشعب الليبي، زيادة عن الحدود التي تحدّ بلادنا مع ليبيا وكذا انعكاسات كل النشاطات التي نعمل على تجسيدها معها ستعود بالخير على الجزائر.

هناك أمر آخر مهم أيضا هو الدبلوماسية الاقتصادية، وهذا يعتبر جديدا عندنا، ليس هناك العلاقات السياسية وحدها فقط، فالعلاقات السياسية تتبعها العلاقات الاقتصادية مع الشعوب وبصفة خاصة مع إفريقيا، وتلك الاتفاقية المتعلقة بالمبادلات الحرة التي صادقنا عليها، ينبغي على الجزائر أن تجد مكانتها فيها، ولن يتأتى ذلك إلاّ عندما تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورها، ليس فقط من الناحية السياسية ولكن من الناحية الاقتصادية، وهنا ينبغي على ممثلياتنا الدبلوماسية أن تتأقلم مع هذا الأمر وتتوجّه نحو الاقتصاد وربط العلاقاتٍ مع البلدان المتواجدة فيها، أظن أن هذا أمر يبقى مطروحاً ونتحدث عنه في المستقبل في إطار العلاقات مع وزارة الخارجية، ونحن عن قريب ـ إن شاء الله ـ سنعقد اجتماعا هنا ـ بمقر المجلس ـ بمشاركة المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة مع السيد وزير الخارجية ومصالح وزارة الخارجية ونضع طريقة واستراتيجية للتنسيق والتكامل حول كل هذه القضايا، بحكم مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والذي حدد رئيس الجمهورية من خلاله أولويات عملها، فلما نطلع على هذا المخطط وقرارات رئيس الجمهورية نستشف أنّ هناك أولويات كثيرة، فيتعيّن علينا حينئذ ترتيب هذه الأولويات وأولوية الأولويات، فهذا المخطط لهً كل الأهمية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

طبعا، كل هذا يتطلب في هذه المرحلة ـ كما قلنا ـ كيفية المحافظة على الوحدة الوطنية، لدينا قطاع من القطاعات الهامة في الجزائر الذي من خلاله نضمن حماية الحدود الجزائرية ونضمن في نفس الوقت استقرار الجزائر من التدخلات الخارجية، وهو الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، وأضيف لهذا دائما «بحق وجدارة» .. **(تصفيق)** .. الجيش الوطني الشعبي يضمن الحدود الجزائرية واستقرار الجزائر، حيث أعطى رئيس الجمهورية توجيهات للحكومة لتدعيم إمكانيات الجيش وذلك لتطويره في كل الميادين، على كل حال هذه التفاتة لندعم الجيش الذي نوليه كل الأهمية؛ حتى الأعداء في الخارج يُدركون ذلك، نحن نقرأ ونسمع كل ما يقال حول جيشنا العظيم، لأننا ندرك أن قوة ومناعة الجزائر تكمن في قطاع يعتبر من أهم القطاعات وهو الجيش الوطني الشعبي.

صحيح، لا يجب أن ننسى القطاعات الأخرى التي تؤدي دورا هاما جدا: مصالح الأمن، الدرك الوطني والحماية المدنية، كل هؤلاء يتكاملون مع بعضهم البعض.

بالمناسبة، لا يفوتني أن أذكر بتدعيمنا وتشجيعنا لقطاع الصحة وعماله، وبرنامج وتوجيهات رئيس الجمهورية، والتي من خلالها أعطى كل الأهمية لهذا القطاع ومنتسبيه، فمنذ مدة طويلة وهم يواجهون هذا الوباء؛ واليوم ـ الحمد لله ـ بدأت الأوضاع تستقر لكننا يجب أن نبقى يقظين، لأنّ التحلي باليقظة والصرامة أمر مهم، خاصّة ونحن نرى تفشي هذا الوباء في العالم وعند جيراننا، فينبغي أن نتخذ احتياطاتنا والحذر مطلوب.

في الحقيقة وكما جرت العادة نحن نتكلم عفويا ومباشرة، نتكلم من صميم قلبنا؛ الأمر الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار ونوصي بعضنا البعض به هو الاعتناء والمحافظة على الجزائر « نتهلاو في الجزائر» .. **(تصفيق)** .. جزائر الجميع، جزائر الشهداء، جزائر نوفمبر، هذه هي ركائزنا في نضالنا وعملنا.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة. **(تصفيق)**

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 26 صفر 1443
الموافق 3 أكتوبر 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587